الفصل التاسع عشر

المملكة المغربية (مراكش)

حكم مراكش خلال القرون السبعة الماضية ثلاث أسر هي :

١- بنو مرين من عرب زناتة ٨٧٤-٩٥٧هـ (١٢٧٥-١٥٥٠م).

٢- بنو سعد العلويون الحسنيون (الأشراف ٩٥٧-١٠٦١هـ (١٥٥٠- ١٦٥٠م).

تولى الحكم من هذه الأسرة ستة سلاطين تمكنوا من حماية مراكش من البرتغاليين، كما لم يدخلها العثمانيون، ولكنهم لم يستطيعوا التدخل لحماية المسلمين في إسبانيا الذين تعرضوا لاضطهاد شديد اضطر أكثر من نصف مليون منهم إلى الهجرة إلى مراكش حتى عام ١٠١٩هـ (١٦١٠م).

٣- العائلة العلوية (الأشراف) ١٠٥٠هـ/ ١٦٤١حتى الآن :

ثار أبو حسن علي الشريف على السعديين، وتمكّن حفيده الرشيد بن علي المؤيد من القضاء على الأسرة السعدية بعد نضال استمر ربع قرن. وحكم من سلاطين هذه العائلة حتى يومنا هذا سبعة عشر سلطانا عاصر أربعة منهم عهد الحماية[1].

وجاء بعد رشيد أخوه إسماعيل (١٠٨٢هـ/ ١٦٧٢م- ١١٣٩هـ/ ١٧٢٩م) أشهر ملوك العائلة وأطولهم حكماً. واستعاد اسماعيل عام ١٠٩٦هـ (١٦٨٤) طنجة من الإنكليز الذين كانوا قد أخذوها مهرا (هدية) لزوجة ملكهم كاترينا البرتغالية عام ١٠٧٢هـ (١٦٦١م)، وقد بقيت بيد البرتغاليين والإنكليز منذ عام ٨١٨هـ/ ١٤٦٦م. ولكنه فشل في استعادة

(١) د/ عبدالكريم غرايبة، تاريخ افريقيا العربية، ص ٢١٠-٢١١.

سبتة التي احتلها الإسبان منذ عام ٩٨٨هـ (١٥٨٠م)، ولا تزال إلى الآن بأيدي الإسبان. وتبادل إسماعيل السفارات مع ملوك فرنسا، وإسبانيا، وحكام هولندا. ولكن بعد وفاته انتشرت الفتن والفوضى، ونشبت حرب أهلية بين أولاده محمد، وعبدالملك وعبدالله، إلى أن استتب الأمر للأخير. وازداد التغلغل الأوروبي في عهد محمد بن عبدالله بن إسماعيل (١١٧١هـ/ ١٧٥٧م-١٢٠٤هـ/ ١٧٩٢م) الذي جعل طنجة مركزا للأوروبيين، كما تمركزت بريطانيا في جبل طارق عام ١١٩٥هـ/ ١٧٨٣م منتزعة الحصن من الإسبان، ومنح السلطان عبدالرحمن بن سليمان بن محمد ١٢٣٨-١٢٧٦هـ (١٨٢٢-١٨٥٩) امتيازات لرعايا الولايات المتحدة الأمريكية في بلاده عام ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م)، وعقد معاهدة مماثلة مع بريطانيا عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م). وفي عهده ازداد الخطر الذي يهدد مراكش بعد أن تم للفرنسيين احتلال الجزائر.

أما علاقة الأشراف بالعثمانيين فكان يسودها التوتر أحياناً، والتعاون أحياناً أخرى، فكان الأشراف يتعاونون مع الدولة العثمانية ضد العدو المشترك إسبانيا. يستقلون استقلالا تاما في أكثر الأحيان، ولكن الظروف كانت ترغمهم أحياناً لإظهار نوع من التبعية للسلطان العثماني. وفي العموم لم تكن العلاقة طيبة في مطلع عهد الأشراف العلويين، فقد اصطدمت الأسرة العلوية بالحكومة العثمانية في الجزائر، ولكن هذه العلاقات توثقت روابطها خلال عهد السلطان محمد بن عبدالله بهدف توحيد القوى الإسلامية ضد الغزو الأوروبي[1].

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٢٣-٢٢٥.

الأطماع الاستعمارية في المغرب:

وازداد تعرض مراكش للتغلغل الأوربي خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر فقد ازداد النفوذ الإسباني بموجب معاهدة ١٢٧٩هـ (١٨٦١) التي عقدها مع إسبانيا السلطان محمد بن عبدالرحمن ١٢٧٧-١٩٢١هـ (١٨٥٩-١٨٧٣). ونال قناصلة الدول في طنجة حق إشراف على شؤون المدينة الصحية بموجب معاهدة مدريد الدولية عام ١٢٩٨هـ-١٨٨٠م وأصبح لطنجة مجلس صحي يتناوب رئاسته فنصلا فرنسا، وإسبانيا. واكتسب الأجانب حق تأسيس محاكم قنصلية وحماية مواطنين مراكشيين[٢].

وبعد أن فرضت فرنسا حمايتها على تونس عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م) لجأ السلطان الحسن بن محمد ١٢٩١-١٣١٢ (١٨٧٣-١٨٩٤م) إلى بريطانيا التي حمته زمناً من الاحتلال الفرنسي، كذلك حاول السلطان الاستعانة بألمانيا، فعقد معها معاهدة عام ١٣٠٨هـ (١٨٩٠م).

التنافس الاستعماري على مراكش:

وازدادت أطماع فرنسا في عهد أولاد الحسن وهم: عبدالعزيز ١٣١٢-١٣٢٥هـ (١٨٩٤-١٩٠٧م) وعبد الحفيظ ١٣٢٥-١٣٣١هـ (١٩٠٧-١٩١٢م) ويوسف ١٣٣١-١٣٤٦هـ (١٩١٢-١٩٢٧م). فقد اتفقت فرنسا، وإسبانيا في ١٣١٨هـ (٢٨ من حزيران ١٩٠٠م) على اقتسام الأجزاء الجنوبية من مراكش، فنالت إسبانيا (الصحراء المغربية) وأخذت فرنسا (موريتانيا). وكانت مراكش قد خسرت (افنى) منذ عام ٩١٦هـ

(١) د/ زاهر رياض، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(١٥١٠م). واضطر السلطان إلى قبول الأمر الواقع في ١٣١٩هـ (٢٠ من تموز عام ١٩٠١م). كذلك تم الاتفاق بين فرنسا، وإيطاليا في ١٣٢٠هـ (أول تشرين الثاني عام ١٩٠٢م) على منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس، وأجبرت الدول سلطان مراكش على إصدار ظهير الثالث من ١٣٢١هـ (آذار ١٩٠٣) بتشكيل مجلس لإدارة طنجة يتألف من (٢٦) عضواً، يعين القناصلة عشرة، وينتخب الأجانب من سكان طنجة اثني عشر منهم، ويعين السلطان مراكشياً واحداً، كما يعين الحاخام يهودياً واحداً، والحاكم المحلي مسلمين اثنين. ودفع هذا الأمر رجلاً يقال له (أبو حمارة) إلى إعلان الثورة على السلطان «عبد الأجانب» وجعل (ثاز) عاصمة له[١].

وكانت فرنسا تترقب الفرصة المناسبة لاحتلال مراكش، وليس أفضل من ثورة (أبي حمارة) لتحقيق هذا الهدف، ولكن بريطانيا، وألمانيا كانتا بالمرصاد. وسلمت بريطانيا بأطماع فرنسا بموجب معاهدة ٢٣ من محرم ١٣٢٢هـ (٨ من نيسان ١٩٠٤م) (الاتفاق الودي) مقابل اعتراف فرنسا بوضع بريطانيا في مصر، ونصت الاتفاقية الجديدة على ما يلي:

١- لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات.

٢- تبقى معاهدة بريطانيا القديمة مع مراكش سارية المفعول.

٣- لا تتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين ضارة بالمصالح البريطانية.

٤- تبقى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء (مليلة) وتوضع تحت إشراف إسبانيا.

---

(١) د/ صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.

٥- لا يحق لإسبانيا التنازل عما أعطي إليها لدولة أخرى.

٦- تصبح الاتفاقية سارية المفعول حتى ولو رفضتها إسبانيا.

وقد قبلتها أسبانيا فوراً، وعقدت اتفاقية مع فرنسا في ١٣٢٢هـ أول أيلول (١٩٠٤م)، نصت أيضاً على إسناد الأمن في طنجة إلى قوة فرنسية - أسبانية مشتركة. وجاء أمبراطور ألمانيا إلى طنجة في ١٣٢٣هـ (أواخر آذار ١٩٠٥) ليؤكد صداقته للسلطان، محاولاً إحباط المؤامرة الفرنسية الإسبانية البريطانية.

وعقد مؤتمر الجزيرة في عام ١٣٢٤هـ (١٥/ ١-٧/ ١٩٠٦م) لدراسة الوضع في مراكش، وحضر المؤتمر ممثلو الدول الثلاث عشرة التي حضرت مؤتمر معاهدة مدريد ١٢٩٨هـ (١٨٨٠م). ووقفت إسبانيا، وروسيا، وإنكلترا، وإيطاليا، في صف واحد مؤيدين فرنسا، ووقفت ألمانيا وحيدة لا ناصر لها غير النمسا. وتم الاتفاق على الاعتراف بسيادة السلطان، واستقلاله ووحدة أراضيه مع المساواة التجارية لجميع هذه الدول في مراكش ومساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح، وتقرر تأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي، وتشكيل بوليس إسباني فرنسي بقيادة سويسرا.

ولكن قبل أن يمر عام واحد على توقيع الاتفاقية كانت فرنسا، وإسبانيا قد شرعتا بخرقها. فقد احتل الفرنسيون (ثار المراكشيون على السلطان عبدالعزيز، وخلعوه ونصبوا أخاه عبدالحفيظ ١٣٢٥-١٣٣١هـ (١٩٠٧-١٩١٢م) الذي قضى على ثورة (أبي حماره)، وعقد قرضاً بمئة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية. واستمرت نقمة المراكشيين على السلطان

الجديد، وحاصروه في فاس، فتقدمت قوة فرنسية لإنجاد السلطان فدخلت فاس في عام ١٣٢٩هـ (٢١/ ٥/ ١٩١١م)، ومكناس والرباط في وقت لاحق. فثارت ثائرة إمبراطور ألمانيا، وأرسل فرقة حربية في ١٣٢٩هـ (أول تموز ١٩١١م) إلى المياه المراكشية، ولكن فرنسا أرضته بقطعة من الكاميرون فأقر الاحتلال الفرنسي لمراكش في الرابع من تشرين الثاني من العام نفسه[١].

الاحتلال الفرنسي:

واستمرت ثورة السكان على السلطان: وأباد الوطنيون الحامية الفرنسية في فاس في عام ١٣٣١هـ (١٧ و ١٨ من نيسان ١٩١٢م)، ولكن الفرنسيين أعادوا احتلالها بعد أسبوعين بقيادة المارشال (ليوتى) الذي فرض على السلطان معاهدة حماية. وندم السلطان عبدالحفيظ على عمله، فتنازل عن السلطة لأخيه يوسف ١٣٣٠-١٣٣٥هـ (١٩١٢-١٩١٧م) في الثامن عشر من آب ١٩١٢م (٢٧ من شعبان ١٣٣٠هـ). ولجأ إلى طنجة حيث سبقه أخوه عبدالعزيز، وتوفي عبدالحفيظ في فرنسا عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٧م). وشرع الفرنسيون بتوسيع مناطق احتلالهم في مراكش فأتموا احتلال البلاد في الفترة التي بين عامي ١٣٣٣-١٣٣٦هـ (١٩١٤-١٩١٧م). وتمكن الفرنسيون من حمل عدد كبير من المراكشيين على الاشتراك في القتال في أوروبا إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وعارض المارشال (ليوتى) فرض الجندية الإجبارية في مراكش التي فرضت في تونس والجزائر، وأصبح بأن معاهدة الحماية حفظت للمغرب وضعيته دولةً تتمتع

(١) د/ زاهر رياض، مرجع سابق، ص ٢١٩.

باستقلال ذاتي حقيقي تحت سيادة السلطان الفعلية الدينية والسياسية. ورأت الحكومة الفرنسية ضرورة سحب أكثر القوة الفرنسية من مراكش إلى الجبهة الغربية في أوربا، وأبقت فقط على القوات اللازمة لحماية المواصلات بين أهم الموانئ والمدن. وكان على (ليوتي) أن يحارب بعنف ضد الوطنيين الذين أوقعوا بالفرنسيين هزائم عظيمة. وكادت القوات الوطنية بقيادة الشيخ (الهبة بن الشيخ ماء العينين) أن تحرر مدينة مراكش[1].

وسعت فرنسا إلى الاستفادة من جميع الامتيازات التي منحتها إياها معاهدة الحماية. فقد نصت المادة الأولى على تأسيس نظام جديد شامل للإصلاحات الإدارية، والقضائية، والعلمية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، وعلى إدخال كل إصلاح ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخاله. وأجازت هذه المادة لفرنسا حق التخلي عن هذه الحقوق لإسبانيا في منطقة الريف. وأوجبت المعاهدة على فرنسا الإبقاء على وضع طنجة الخاص، وحماية السلطان، واحترام نفوذه، وعدم المساس بالمؤسسات والشعائر الدينية، كما التزمت فرنسا بحماية شخص السلطان، وعرشه، هو وأولاده من بعده، وبتكليف السلك السياسي، والقنصل الفرنسي بتمثيل المغرب في الخارج. وفي مقابل ذلك يسمح السلطان باحتلال القوات العسكرية الفرنسية الأراضي المغربية، وأن يمتنع عن عقد أي اتفاق دولي، أو امتياز دون موافقة فرنسا. وتنص المعاهدة على أن يصدر السلطان القوانين التي تقترحها فرنسا، وأن يمثل فرنسا لدى السلطان «مقيم عام» فرنسي للإشراف على تنفيذ المعاهدة، ولرعاية شؤون الأجانب.

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٧٣.

وتنفيذاً لبنود المعاهدة، بادر الفرنسيون إلى عقد اتفاقية مع إسبانيا في عام ١٣٣١هـ (١٧ من تشرين الثاني ١٩١٢م)، تقضي هذه الاتفاقية بوضع الجزء الشمالي من المغرب والمعروف بمنطقة الريف تحت حماية إسبانيا على أن يظل خاضعاً لسيادة السلطان الدينية وذلك بموجب الفقرة الأخيرة من المادة الأولى. وكذلك عقدت فرنسا مع الدول ذات المصالح في طنجة معاهدة في عام ١٣٣٧هـ (١٨ كانون أول ١٩١٨م) لتنظيم شؤون المدينة، المادة الخامسة التي جعلت المقيم العام الفرنسي ممثلا لفرنسا ووسيطاً وحيدا بين السلطان والأجانب وراعياً لشؤون الأجانب. وبذلك أصبحت طنجة دولية. وبموجب المعاهدة ألغيت وزارات الحربية، والخارجية، والداخلية، والمالية[١].

وأبقت فرنسا على الوزارة المغربية حكومة ذاتية للبلاد. وقد ضمت الوزارةُ المغربية الصدر الأعظم، ووزيري العدل والأوقاف. وأنشأت إلى جانب الوزارة هيئة مراقبين ومديرين تابعة للمقيم العام الفرنسي. وضمت الهيئة الأخيرة مصالح المالية، والأشغال، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والمواصلات، والتعليم، والصحة، والداخلية. واحتل الفرنسيون أكثر وظائف الدولة، فمن بين ٢٠٥٠٠ وظيفة حكومية عام ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م) شغل المراكشيون فيها أقل من ستة آلاف منصب. ولم تكتف فرنسا بذلك بل سيطرت على مصادر الثروة، وفي مقدمتها الأرض الزراعية التي منحتها للمهاجرين الفرنسيين، مما أشاع الفقر، والجهل، والمرض في البلاد، فضلا عن تشجيع حركات الانحلال، والثورات الداخلية، وإثارة العصبية بين

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، بيروت ١٩٦٣م، ص ٥٢٠-٥٢٢.

العرب والبربر، ونشر اللغة الفرنسية، والقضاء على الحركات التحررية.

ولم تحاول فرنسا أن تتقدم بمراكش في طريق المجالس النيابية. فقد وجد في مراكش قبل الاحتلال مجلس أعيان أسسه السلطان عبدالعزيز، ورفض هذا المجلس إقرار معاهدة الجزيرة وساهم في خلع السلطان، وسجل في عقد بيعة عبدالحفيظ ألا يعقد معاهدة مع الدول الأجنبية إلا بعد مشورة الأمة ورضاها. وكذلك تأسست في بعض المدن مجالس بلدية منتخبة.

وجاء الفرنسيون وألغوا هذه المجالس جميعاً باستثناء مجلس فاس البلدي. وحاول المارشال (ليوتى) عام ١٣٣٥هـ (١٩١٦م)، إثر مؤتمر عقدته الغرف التجارية والزراعية والصناعية في مراكش أن يشكل مجلساً حكومياً ممثلا للجاليات الفرنسية. ولم يسمح للمراكشيين بتأسيس غرف مراكشية إلا بعد عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م)، إلا أنهم منحوا حق التمثيل في المجلس الحكومي، على أن يجتمعوا منفصلين عن الفرنسيين. ولكن هذه المؤسسة بقيت فرنسية، ولم يعترف بها السلطان ولا المواطنون[1].

إسبانيا في مراكش:

وشرعت إسبانيا تحتل المناطق المراكشية (منطقة الريف) التي سمحت لها بها معاهدة ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م)، ولكن سكان الريف قاوموا الاحتلال الإسباني، وهزموا المارشال (مارينا) في ١٣٢٧هـ (الثالث من أيلول ١٩٠٩م). وظهر في أثناء ذلك الشريف أحمد الرسولي (أو الريسوني) «أحمد بن محمد بن عبدالله الحسنى من قبيلة بني عروة»، فثار على السلطان، واختطف القنصل الأمريكي في طبخة وعائلته عام ١٣٢٢هـ

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص ٥٢٣-٥٢٥.

(١٩٠٤م، فجاء الأسطول وأخذ ٧٠ ألف دولار غرامة. وعين الرسولي حاكماً على طنجة، ثم عزله السلطان بضغط من قناصلة الدول الغربية عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م). وسهل نزول القوات الإسبانية في ميناء العرائش في ١٣٣٠هـ (أيلول ١٩١١م)، وصادق الجنرال (سلفستر) على ذلك، غير أنه نشب خلاف بين الرسولي و (سلفستر) عام ١٣٣٢هـ (١٩١٣م) فغادر الرسولي مركزه في (أصيلا)، واعتصم في (زينة)، ووسع الإسبان منطقة احتلالهم، فدخلوا تطوان دون قتال، ولكنهم اصطدموا بقوات الرسولي عندما حاولوا التغلغل في الجبال. وتجمعت القبائل حول راية الرسولي، ونادوا به في (شفشوان): «سلطان الجبل» عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م). وأخيراً عقد صلح بين الرسولي والإسبان في ١٣٣٣هـ (أيلول ١٩١٥م) بعد استقالة سلفستر، وأعاد الأسبان إليه أملاكه، وأمدوه بالأموال لتخفيف الضائقة التي انتشرت بين القبائل، واعترفوا به حاكماً على المنطقة الجبلية، فجعل (تازروت) عاصمة له. وثارت القبائل عليه، واتهمته ببيع البلاد للنصارى، ولكنه تمكن من إحباط محاولات القبائل لحرق عاصمته. إلا أن الرسولي ما لبث أن اختلف مع المقيم الإسباني (غوردانا)١٣٣٣-١٣٣٧هـ (١٩١٤-١٩١٨م)، إلا أن موت (غوردانا) وضع حدا للخلاف. ورفض الرسولي عروض محمد عبدالكريم للتعاون ضد العدو المشترك. وبدأ الرسولي يقاوم انتشار دعوة محمد عبدالكريم إلى أن نشب القتال بينهما، فأسر الرسولي، وتوفي في الأسر في عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م)[١].

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٢٧-٢٢٩.

ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابي:

برز في المنطقة الشرقية من الريف زعيم (بني وريغال) الأمير «عبدالكريم الخطابي» الذي كان الحاكم الحقيقي لمنطقته. واشتهرت منطقته بمعادنها، فتهافت عليه الإخوان (مقسمان) الألمانيان والسنيور (اجغريتا) الأسباني يبغون استثمار هذه المعادن. ولما شعر عبدالكريم بأهمية هذه المعادن سارع إلى إرسال ابنه الأصغر إلى مدريد لدراسة علم التعدين، فتخرج مهندس مناجم من جامعة مدريد. أما ابنه الأكبر فكان قد درس الشريعة، واللغة وأصبح قاضياً في «مليله» وأصدر جريدة تلغراف الريف، وغدا مستشاراً للحاكم الإسباني لشؤون الريف. وخيل للكثيرين أن الأمور ستسير سيراً حسناً بين إسبانيا والأمير الخطابي.

ولكن الجنرال (غوردانا) المندوب السامي الإسباني لم يحسن التصرف، فقد طلب من الأمير عبدالكريم نفسه تقديم الولاء، ولكن عبدالكريم رفض. فبادر الجنرال إلى إلقاء القبض على ابن عبدالكريم الأكبر القاضي محمد وزجه في السجن قرابة سنة. ولم يقم الأمير عبدالكريم بأي عمل عدائي ضد الإسبان إلى أن أتم ابنه الأصغر دراسته في مدريد، وأخلي سبيل الأكبر. وبعد أن اطمأن إلى سلامة ولديه قطع علاقاته مع السلطات الإسبانية. وبدأت العمليات الحربية بين الأمير الخطابي والإسبان في ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م). وتوفي أثناء ذلك الأمير عبدالكريم وخلفه ابنه الأكبر القاضي محمد الذي اشتهر فيما بعد باسم الأمير محمد عبدالكريم الريفي. والتزم محمد عبدالكريم جانب الدفاع، ولم يحاول التحرش بالإسبان[1].

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص١٤٩.

وكـان الجنرال (غـوردانـا) قد توصـل إلى اتفـاقيـة مع الرسـولي، وتمكن الرسولي من السيطرة على منطقة (جبالة) وتهديد طنجة. ولما عين الجنرال (برنغـر) «١٩١٨-١٩٢٢م» مندوباً سـامـياً خلفـاً للجنرال (غـوردانا)، قـرر اتخاذ موقف حازم نحو الرسولي، فأعلن (برنغر) أن الرسولي ثائر، وبدأ عملياته الحربية مطارداً الرسولى خلالي عامي ١٣٣٨-١٣٣٩هـ (١٩١٩-١٩٢٠م). وفي عام ١٣٤٠هـ (١٩٢١م) هاجم الإسبان منطقة الرسولى، ووصل الجيش الإسباني إلى بعد ستة كيلو مترات من (تازرون) معقل الرسولي، وأعطى الرسولى مهلة مدتها أسبوع. اضطر بعده إلى قبول شروط الإسبان. ولكن الوضع كان قد تغير في أثناء هذه الأيام بعد أن أصيب الجيش الإسباني بكارثة كبرى في منطقة أخرى من الريف، فسارع الرسولى إلى قطع المفاوضات والتمرد مرة أخرى.

أصيب جيش إسباني بقيادة الجنرال (سلفستر) قائد قطاع (مليلة)، بكارثة كبرى، فقد زحف سلفستر في عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) نحو منطقة قبيلة الأمير عبدالكريم الخطابي، واحتل «أنوال» فأرسل عبدالكريم إليه محذرا إياه من التقدم أكثر من ذلك، ولكن (سلفستر) رفض الإصغاء إلى تحذيرات الأمير الخطابي. وفي عام ١٣٣٩هـ (أول تموز ١٩٢١م) تقدم الإسبان اثنى عشر كيلو مترا بعد أنوال) واقتربوا من أغادير). وفي تلك الليلة بدأ عبدالكريم هجومه المعاكس، وبعد شهر واحد كان الريفيون قد قضوا على جيش (سلفستر)، ولم يبق بيد الإسبان في ذلك القطاع إلا حصن (مليلة). واعترف الإسبان بخسارة خمسة عشر ألف جندي، وثلاثين ألف بندقية، وأربعمائة مدفع رشاش، و١٢٩ مدفع ميدان، وأسر

الريفيون ٥٧٠ أسيراً افتداهم الإسبان بمبلغ ١٣٨ ليرة استرينية. وهذه أكبر هزيمة ألحقها جيش عربي بجيش أوربي في التاريخ الحديث[١].

كان هذا النصر الكبير مفاجأة للجميع. ولو أدرك عبدالكريم أهمية انتصاره، ولو تابع زحفه لما ثبتت مليلة أمامه، ولكنه توقف وأتاح للإسبان فرصة جلب إمدادات جديدة بلغت «٦٠٠٠٠» مقاتل وتمكن الإسبان في عام ١٣٣٩هـ الثاني عشر من أيلول ١٩٢١م) من القيام بهجوم معاكس، واستعادة بعض ما فقدوه. وبلغت قوة الجيش الأسباني في الريف في عام ١٣٤١هـ (مطلع عام ١٩٢٢م) أكثر من مائة وخمسين ألف جندي. وتمكن الجنرال (برنغر) من احتلال معقل الرسولي في ١٣٤١هـ (منتصف عام ١٩٢٢م)، ولكن الحكومة الإسبانية أجبرت على الاستقالة. وخلفه الجنرال (برنجت) ١٣٤٢-١٣٤٣هـ (١٩٢٢-١٩٢٤م) الذي هادن الرسولي ليتفرغ لمنازلة محمد عبدالكريم.

وفي غضون ذلك تمكن محمد عبدالكريم من بسط سيطرته على القبائل المجاورة، وتنظيم حكومة عاصمتها (أغادير) وإعلان قيام جمهورية الريف. كما أرسل وفداً إلى أوروبا زار فرنسا وإنكلترا للدعاية لقضية جمهورية الريف. وتمكن محمد عبدالكريم من صد هجمات الإسبان، وفشلت المحاولات المختلفة للوصول إلى اتفاق سلمي معهم.

ووقع انقلاب في إسبانيا أدى إلى تغيير جذرى في سياسة إسبانيا، فقد استلم الحكم إثر الانقلاب الجنرال (بريمودي ريفيرا) في عام ١٣٤٢هـ (١٢من أيلول ١٩٢٣م)، وأعلن الجنرال في ١٣٤٣هـ أواسط عام ١٩٢٤م

(١) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص٢٧١-٢٧٣.

سياسة جديدة لإسبانيا في مراكش، وهي الانسحاب من المناطق الداخلية إلى مراكز حصينة على الساحل. وفي أثناء ذلك امتد ميدان نشاط الريفيين حتى وصلوا إلى أطراف تطوان، وقطعوا الطريق بينها وبين كل من طنجة، وشفشوان. وأشرف الجنرال (بريمودي ريفيرا) بنفسه على عمليات الانسحاب خلال النصف الثاني من عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م). وقد كلفت هذه العمليات الإسبان «٢١٢٥٠» إصابة كما يلي: قتلى (١١٠) ضباط و (٣٨٠٠) جندي، جرحى: (٧٠٠) ضابط، و (١٤٠٠٠) جندي، مفقودون: (٦٠) ضابط و (٢٥٠٠) جندي.

وتمكن محمد عبدالكريم من بسط سيطرته على أكثر مناطق الريف، فقد أخضع قبائل منطقة (جبالا) إلى الغرب، وأخمد في مطلع عام ١٣٤٣هـ ثورة في شفشوان، وأسر الرسولي في ٢٧ من كانون الثاني، واستولى على ثروته. وفي أيار ١٩٢٥م بدأت إسبانيا بمفاوضة محمد عبدالكريم لعقد هدنة شريفة. ولكن فرنسا تدخلت ضد حركة الريف الاستقلالية[١].

تدخل فرنسا ضد الريفيين:

لم تتم فرنسا احتلال المناطق الجبلية المتاخمة للريف إلا في عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) في الوقت الذي وصل فيه محمد عبدالكريم الخطابي فيه إلى أوج قوته. وتوالت حركات الفرنسيين العسكرية ضد المناطق المجاورة للريف وضد القبائل الموالية لمحمد عبدالكريم الخطابي، كما تتالت تصريحات المارشال (ليوتي) منذراً ومحذراً، فقد انتقد ليوتي) بشدة انسحاب الإسبان وادعى أنه مخالف للاتفاقية الفرنسية الإسبانية. كما حذر الدول الأوربية

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص ١٩١.

النصرانية ولا سيما بريطانيا من خطر انتصار المسلمين في الريف، وأثر ذلك في الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار الأوروبي.

حاول محمد عبدالكريم الخطابي أن يتوصل إلى اتفاق مع فرنسا، فأرسل أخاه موفداً إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، كما أرسل مندوباً إلى فاس للاتصال بالسلطات الفرنسية في مراكش، إلا أن جميع محاولاته قد باءت بالفشل. وهدد الزحف الفرنسي جمهورية الريف بإكمال حلقات الحصار حولها.

كانت قوات فرنسا في مراكش ٦٥ ألف جندي، وهي غير كافية لحرب الريف، فزادت فرنسا قوات جيشها بحيث بلغت ١٥٨ألف جندي، ومائة واثنتين وثلاثين طائرة، وضاعفت إسبانيا قواتها العسكرية حتى زادت على (١٢٠٠٠٠) جندي، فبلغت بذلك عدد القوة الإسبانية الفرنسية (٢٨٠٠٠٠) جندي، في حين لم تزد قوات جمهورية الريف على ستين ألفاً. وكان أكثر المحاربين في الجانبين قوات مغربية مراكشية، إذ ضم الجيش الفرنسي ١٢٠٠٠ فرنسي، ومثل هذا الرقم من الأوربيين، و ١٣٣٠٠٠ مغربياً. أما الجيش الإسباني فقد ضم (٧٠٠٠٠) إسبانيا، وثلاثة عشر ألف مغربي. فبلغ عدد المغاربة المحاربين ضد استقلال الريف ضعف عدد المغاربة المدافعين عن استقلال الريف. وأشرف على وضع الخطط الحربية الفرنسية قواد من ألمع قادة فرنسا العسكريين، كان من بينهم المارشال (بيتان) والجنرال (ليوتى). واجتمع المارشال (بيتان) بالجنرال دي ريفيرا للاتفاق على خطة عسكرية موحدة ضد جمهورية الريف. واتفقت كل من اسبانيا وفرنسا على ألا لا تعقد مع الريف صلحاً منفرداً. وفشلت محاولات محمد عبدالكريم

الخطابي للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف باستقلال جمهورية الريف[1].

بدأ الريفيون هجومهم على الخطوط الفرنسية في ربيع عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م)، فتمكنوا من خرق الجبهة الفرنسية، وأصبح موقف الفرنسيين حرجاً في قطاع (تازة) إلى الشرق من (فاس)، فأرسلت الحكومة الفرنسية المارشال (بيتان) لإنقاذ الموقف، وعين الجنرال (ستاسلاس فوليه) قائداً للقوات الفرنسية في مراكش. وفي خريف العام نفسه، بدأ الفرنسيون هجوماً معاكساً بعد أن مهدوا له بقصف شديد طوال اليوم العاشر من أيلول في جهة (ورغة). كما هجم الفرنسيون في جبهة (تازة) محاولين الاتصال بالقوات الاسبانية الزاحفة من الساحل، ولكن الأمطار أوقفت الحركات الحربية. ونتيجة للمعركة التي بدأت في الربيع وانتهت في الشتاء من عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٥م) فشل كل فريق في الوصول إلى أهدافه، فلم يوفَّق الريفيون في إثارة قبائل الأطلس خلف الخطوط الفرنسية، على الرغم من مواقفهم البطولية ضد المستعمر خلال الحرب العالمية الأولى ومستقبلا، وفشل الفرنسيون والإسبان في محاولتهم تحطيم جيش الريف أو قسمه إلى جزأين.

اغتنم الفرنسيون فرصة توقف الحركات الحربية خلال فصل الشتاء، وحاولوا استمالة القبائل الموالية لجمهورية الريف. وبدأت القبائل تنفضُّ من حول راية الجمهورية الريفية، وتُسارِعُ إلى الحصول على أفضل الشروط من الفرنسيين أو الإسبان، وحاول محمد عبدالكريم الخطابي في مطلع عام

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٧٣-٢٧٥.

١٣٤٤هـ (١٩٢٦م) أن يقوم بنشاط عسكري ليوقف هذا الانحلال، ولكن فشلت محاولته. فلجأ إلى المفاوضات وإرسال الوفود إلى أوربا ونشر الرسائل في الصحف عن غاياته السلمية، واستعداده للدخول في مفاوضات الصلح.

وافقت الحكومتان الفرنسية والإسبانية على عقد مفاوضات للصلح في وجدة في ٣ شوال ١٣٤٤هـ (١٥/ ٤/ ١٩٢٦م)، ووصل وفد الريف إلى وجدة، واستمرت المفاوضات ثلاثة أسابيع. ولكن لم يستطع الوفدان الوصول إلى اتفاقية رغم استعداد محمد عبدالكريم الخطابي للتنازل والانسحاب إلى بلد إسلامي. وبدأ الجيشان الإسباني والفرنسي هجومهما فوراً، والتقى الجيشان معاً بعد عشرة أيام من القتال، فطلب محمد عبدالكريم الخطابي وقف العمليات الحربية، وعرض الاستسلام دون قيد أو شرط. ولكن الفرنسيين طلبوا منه إطلاق سراح الأسرى فنفذ هذا الشرط، وسلم نفسه للقوات الفرنسية[١].

واستمرت الحركات الحربية بعد ذلك زمناً. فقد أخرج سكان (شفشوان) مندوب محمد عبدالكريم الخطابي من بلدهم في ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٤هـ (١ من حزيران ١٩٢٦م) كما انتخبت قبائل (جيبالا) زعيماً لهم. واستمر الزحف الإسباني، واحتل الإسبان (شفشوان). وما أن اقترب فصل الشتاء حتى كان الإسبان قد أتموا احتلال الريف، واتفقت كل من اسبانيا وفرنسا على نفي محمد عبدالكريم الخطابي إلى جزيرة ريونيون في المحيط الهندي.

---

(١) المرجع السابق.

ولاشك أن هذه الحركة الوطنية كادت تعصف بالوجود الأجنبي الاستعماري لو التفَّتْ حولها القوى الوطنية والقبائل، ولو وجدت تأييداً من القوى الإسلامية في الخارج. ويعزى فشل ثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابي إلى عوامل عدة منها عدم تأييد القبائل المغربية له بشكل كبير، وانفضاض أنصاره من حوله، ونجاح فرنسا في التغلب على المقاومة الداخلية، والفارق الكبير في الإمكانات المادية، والعتاد وأعداد الجند، العلم أن معنوية الريفيين كانت أكبر، فضلا عن أن فرنسا ضمنت حياد الدول الأجنبية وبخاصة بريطانية وهي التي حاول محمد عبدالكريم الخطابي كسبها إلى جانبه، كما أقنعت إسبانيا بالقتال، وأخيراً إلى سياسة التدمير والإبادة التي اتخذتها فرنسا وأسبانيا لإرهاب السكان ولتفريغ شحنة من الحقد الصليبي[1].

النضال السياسي السلمي ١٣٤٤-١٣٦٣هـ (١٩٢٦-١٩٤٤م):

بعد أن فشل المراكشيون في عهد النضال المسلح في تحقيق أي هدف من أهدافهم، وبعد أن تم لإسبانيا وفرنسا سحق كل مقاومة عسكرية في البلاد، لجأ الوطنيون إلى النضال السياسي، فبرزت خلال هذه الفترة أحزاب عديدة في منطقتي الاحتلال الإسباني والفرنسي. ومالت هذه الأحزاب إلى اللين في مطالبها، فلم تستهدف الاستقلال التام وجلاء القوات والنفوذ الأجنبي، بل اكتفت بالمطالبة بالإصلاحات، والحريات، وحماية المراكشيين. ولكن هذا الهدوء عكر مراراً بسبب إجراءات طائشة اتخذها المستعمرون. فقد استثارت السياسة التي اتبعتها فرنسا نحو البربر شعور المسلمين في مراكش

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٥٥٢-٥٥٣.

والخارج. كذلك حدثت اضطرابات دامية ضد اليهود في عامي ١٣٥٢-١٣٥٥هـ (١٩٣٣-١٩٣٦م)، واضطرابات عمالية بتحريض من النقابات الفرنسية استهدفت فيها فرنسا سياسة إبعاد البربر عن إخوانهم العرب في مراكش. وفي سبيل تنفيذ هذا الغرض استصدرت ظهيراً (مرسوماً) في ١٣٣٣هـ (١٩١٤م) أعفت فيه البربر من تطبيق الشريعة الإسلامية، ودراسة اللغة العربية، وسمحت لهم بالتقاضي بموجب العادات، وباللغة المحلية (البربرية). واستصدرت في منتصف عام ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) ظهيراً (مرسوماً) نظّم انتقال الأراضي وملكيتها في المناطق البربرية بشكل يتعارض مع الشريعة الإسلامية. ثم خطت فرنسا خطوة ثالثة فاستصدرت ظهيراً في عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) خطت فيه خطوة كبرى في محاربة الإسلام واللغة العربية في مناطق البربر. ونص هذا الظهير على أن يحكم شيوخ القبائل في مناطقهم حسب العرف والعادة، وعلى تشكيل محاكم تحكم حسب عادات القبائل البربرية. وثارت ثائرة المسلمين في كل مكان. فقامت مظاهرات احتجاج في فاس والرباط، وشكلت اللجان للدفاع عن اللغة، والدين، والكيان. وشجب المؤتمر الإسلامي في القدس الذي انعقد آخر عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) هذا الظهير. واحتج المسلمون في الأمصار الإسلامية كافة على ذلك. وعقد مؤتمر في المجلس البلدي في مدينة فاس لدراسة هذه الحالة، وشكل وفد من العلماء، والأعيان والشباب سافر إلى الرباط وقدم إلى السلطان عريضة تحوي مطالب البلاد وهي:

١- إلغاء التشريعات المتعلقة بالظهير البربري.

٢- توحيد التشريع والإدارة في البلاد.

٣- تركيز جميع السلطات في يد السلطان وحكومته[١].

وأسست صحف عديدة للدفاع عن مصالح الوطن. فصدرت مجلة «المغرب» في باريس، وجريدة عمل «الشعب» في فاس بالفرنسية، وجريدة «الحياة» ومجلة «السلام» في تطوان بالعربية، ونشأ أول حزب مغربي باسم «كتلة العمل المغربي» أواخر عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م). ويشكل هذا الحزب حركة عربية إسلامية، تشبه الدستور التونسي، ورابطة العلماء في الجزائر، ويضم المتعلمين الذين درسوا في الجامعات الفرنسية، واتصلوا برفاقهم من أبناء البلاد العربية الأخرى. وقدمت الكتلة مذكرة المطالب المغربية للسلطان ولفرنسا. وتتلخص المطالب فيما يلي:

١- إلغاء مظاهر الحكم المباشر الفرنسي، وتطبيق المعاهدة نصًّا وروحا، وقيام حكم ملكي دستوري.

٢- إلحاق المغاربة بالوظائف.

٣- تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد ووحدة البلاد المراكشية.

٤- الفصل بين السلطات.

٥- تأسيس مجالس بلدية، وإقليمية، ومجلس وطني جميع أعضائها من المغاربة.

واستجاب الشعب للكتلة الجديدة وأيدها. وباشرت الكتلة عملها بنشاط، وسعت إلى نشر التعليم، وحماية الثقافة العربية، وتنمية الوعي بين الشباب. وحاولت الكتلة الاستفادة من قيام حكومة الجبهة الشعبية في

(١) د/ جلال يحيى، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٢٧٢-٢٧٥.

obeikandl.com

فرنسا. فعقدت مؤتمراً وطنياً في الرباط في ١٣٥٥هـ(٢٥ من تشرين الأول ١٩٣٦م)، واتخذت فيه قرارات مستعجلة قدمت إلى المقيم الفرنسي. وباشرت باستكتاب عرائض وقعها أفراد الشعب تأييداً لمطالب الكتلة. وعقدت اجتماعاً آخر في الدار البيضاء. ولكن المقيم الفرنسي الجنرال «نوجس» ١٣٥٥-١٣٦٢هـ (١٩٣٦-١٩٤٣م) بادر إلى اعتقال ثلاثة من رجال الكتلة. فأعلن الإضراب العام، وقامت المظاهرات، ونشبت معارك عنيفة بين المتظاهرين والجيش، فتراجع المقيم الفرنسي، وأخلى سبيل المعتقلين، وسمح بإصدار أربع صحف عربية، وواحدة فرنسية. وزاد نشاط الكتلة بعد هذا النجاح، فاقتتحت مكتباً لها في فاس، وانتخب «علالاً الفاسي» رئيساً للكتلة فانسحب محمد الوزاني من الحزب. وبادرت السلطات الفرنسية إلى حل الحزب في التاسع من آذار (١٩٣٧م) ١٣٥٦هـ[١].

وتزعم فرع الكتلة في منطقة الاحتلال الإسباني السيد عبدالخالق الطريسي، ولكن بعد نشوب ثورة فرانكو انفصل فرع الحزب عن الجنوب. وتلا ذلك انشقاقات أخرى في الفرع الشمالي. وأصدر الطريسي جريدة «الحياة» في تطوان في ١٣٥٣هـ آذار (١٩٣٤م)، وأسس المعهد الحر، وشكلّ فرق الفتيان المغاربة، كما اشترك مع الشريف الوزاني، والطيب بنون، ومحمد الفاسي في تشكيل عصبة الفكر المغربي. ولما استقل حزبه عن الكتلة في الجنوب دعاه باسم حزب الإصلاح الوطني. واستمر هذا الحزب وثيق الاتصال بالحزب الوطني برئاسة علال الفاسي ثم اندمج عام

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص٢٧٦-٢٧٧.

١٣٧٦هـ بحزب الاستقلال. وانشق عن الطريسي محمد بودرة الذي شكل حزب الأحرار، فأصدر جريدة الريف، وكذلك انشق محمد الملكي الناصري، فألف حزب الوحدة، وأصدر جريدة الوحدة المغربية وأدار المعهد الخليفي.

وأعاد الوطنيون في منطقة الاحتلال الفرنسي تشكيل حزبهم، وسموه الحزب الوطني برئاسة علال الفاسي. أما محمد الوزاني فقد أسس اللجنة القومية، ثم شكل حزب الاستقلال الديمقراطي الذي جل هدفه التدرج في العلاقات مع فرنسا وتثبيت حكم دستوري نيابي، وأصدر جريدة «الرأي العام» العربية لتنشر مبادئ الحزب الذي اقتصر نشاطه على المدن. ولما ازداد نشاط الحزب الوطني بادر الفرنسيون إلى اعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية وإرسالهم إلى المنفى. وأصبح نشاط الحزب يجري في السر.

وانتشرت الاضطرابات عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) في البلاد. فقد بدأ العمال إضرابهم بتحريض من اتحاد العمل الفرنسي، فبادرت السلطات إلى حل حزب العمال على الفور. ونشبت الاضطرابات في مدينة مكناس بسبب إعطاء مياه الري للفرنسيين، وحرمان المراكشيين منها. وأشرف المقيم العام على إخماد هذه الاضطرابات بنفسه، ولكنه واجه بعد أقل من شهر حملة عنيفة بدأت في المساجد. وجرت اعتقالات واسعة في الرباط وفاس واعتقلت القوات الفرنسية المصلين في جامع فاس، وأصدر الوزير الأعظم قراراً يمنع استعمال المساجد في أغراض سياسية.

ونزلت الجيوش الأمريكية في مراكش عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م)، فأحدث ذلك أثراً كبيراً في مراكش، فقد رحب السلطان محمد الخامس

بالأمريكيين، وعقد اجتماعاً مع روزفلت في الدار البيضاء في ١٣٦٢هـ (٢٢ من كانون الثاني ١٩٤٣م)، فوعده روزفلت بتأييد استقلال مراكش. وأصدر الوطنيون مجلة «رسالة المغرب الغربي» للتعبير عن الشعور الوطني. ودخل النضال في مراكش مرحلة جديدة هي المطالبة بالاستقلال التام. ولم يكتف الوطنيون بعد الآن بالمطالبة المجردة بنصيب أكبر من الحكم الذاتي، بل تجاوزوا ذلك وتخلوا عن الأفكار القديمة التي تعترف بمعاهدة الحماية وتقر لفرنسا ببعض الحقوق، وتحرروا فكريا من ارتباطاتهم الفرنسية، وفقدوا كل ثقة بفرنسا. وسبق الوطنيون في مراكش في هذا الأمر إخوانهم في تونس وفي عدد من البلاد العربية الأخرى[١].

دور النضال في سبيل الاستقلال التام ١٣٦٣-١٣٧٦هـ (١٩٤٤-١٩٥٦م):

اجتمعت الأحزاب الوطنية المغربية واتخذت في ١٦ من محرم ١٣٦٣هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤م) ميثاقاً تضمن الأهداف الجديدة للمغرب. وقد وقع هذه الوثيقة قرابة ستين زعيماً وطنياً، وتضمنت المطالب الجديدة مايلي:

١- المطالبة بالاستقلال التام ووحدة الأراضي المغربية.

٢- إقرار الملكية الدستورية نظاماً للحكم.

٣- التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الإصلاح المنشود بصفته أمراً داخلياً لاحق للفرنسيين التدخل في أمره.

وهكذا قرّر الوطنيون في المغرب أن نظام الحماية لا يمكن أن يحقق

(١) روم لاندو، وتاريخ المغرب في القرن العشرين، ص١٩١-١٩٥.

شيئاً، وأن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح.

ونشأ عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) حزب جديد حل محل الحزب الوطني. فقد تشكل حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي، وأمانة سر أحمد بلفريج، وضم أعضاء الحزب الوطني، وأساتذة جامعة فاس، وأصدر الحزب جريدة «العلم» بالعربية، وجريدة «الاستقلال» بالفرنسية، واندمج فيه فيما بعد حزب الإصلاح في الريف، وبلغ عدد أعضائه مليوناً ونصف مليون عضو. وكان هذا الحزب هوالمسؤول الرئيسي عن مطالب الأحزاب الوطنية الآنفة الذكر. وقد تضامن الشعب مع الحزب في هذه المطالب. وأيدها السلطان محمد بن يوسف الذي شكل لجنة لدراستها، وعقد مؤتمراً لأعيان البلاد وعين لجنة اتصال مع الحزب. واتخذ المقيم العام الفرنسي (جبريل بيو) ١٣٦٢-١٣٦٥هـ (١٩٤٣-١٩٤٦م) إجراءات تعسفية شديدة، فقد أمر باعتقال أحمد بلفريج، ومحمد اليزيدي وعدداً من الزعماء. وقامت مظاهرت عنيفة تضامناً مع الحزب قمعها الفرنسيون في شدة، ونفذوا حكم الإعدام في عدد من الشباب في فجر ذكرى المولد النبوي الشريف، ولكن التأييد الشعبي للحركة كان كبيراً فاضطرت فرنسا إلى التراجع وتغيير مقيمها[١].

وجاء مراكش مقيم جديد هو «اريك لابون» ١٣٦٦-١٣٦٧هـ (١٩٤٦-١٩٤٧م) الذي أعاد الزعماء المنفيين أمثال: علال الفاسي (من الغابون) وأحمد بلفريج (من كورسيكا) ومحمد الوزاني (من بنزرت)، كما سمح بإصدار الصحف العربية، وفي منتصف عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) قدم

(١) روم لاندو، المرجع السابق، ص٢٢٦.

المقيم اقتراحا لإجراء انتخابات المجالس في المدن والأرياف على أن يشترك الفرنسيون بالأولى، ولكن حزب الاستقلال، والسلطان عارضا اشتراك الفرنسيين في الحكم والمجالس المنتخبة. واقترح حزب الاستقلال إلغاء معاهدة الحماية. وعقد معاهدة استقلال، وقام السلطان في ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) بأول مظاهرة ضخمة تأييداً للمطالب الوطنية، فقد عزم السلطان على زيارة طنجة، ومنطقة الاحتلال الإسباني، ولم يثن السلطان عن عزمه المذابحُ التي قام بها الفرنسيون في الدار البيضاء. واستقبل السلطان استقبالاً حافلاً في المنطقتين، وألقى خطاباً مهماً في طنجة. وأعلن السلطان في خطابه المهم وحدة المغرب وأنه جزء لا يتجزأ من البلاد العربية. وكانت هذه أول زيارة ملكية لطنجة منذ عام ١٣٠٧هـ (١٨٨٩م)، وأول مرة يعلن فيها سلطان المغرب عن وحدة أراضي المغرب. ويطالب باستقلالها، وأنه ضمن البلدان العربية.

وثارت ثائرة الفرنسيين على هذا الخطاب وعدوه تحدياً لفرنسا. وبادرت فرنسا إلى تغيير مقيمها في مراكش، فأرسلت الجنرال «الفونسو جوان» ١٣٦٦-١٣٧١هـ (١٩٤٧-١٩٥١م) رجلاً حديدياً لإرهاب السلطان الوطنيين.

«وجوان» من مواليد الجزائر، نشأ وهو يعتقد بحيوية احتفاظ فرنسا بممتلكاتها في المغرب بأي ثمن. وبدأ «جوان» بتوزيع التهديدات منذ وطئت قدماه أرض مراكش. وبادر «جوان» بإقناع عدد من العلماء ليصدروا فتاوى ضد أعمال السلطان الجريئة وأنها مخالفة للدين في كثير من جوانبها، فأبوا ذلك. وسعى «جوان» إلى تشويه اسم حزب الاستقلال متهماً إياه بأنه

مجموعة من المثقفين الناقمين العاطلين عن العمل لا يمثلون إلا أنفسهم[1].

حاول حزب الاستقلال التفاوض مباشرة مع باريس، فأوفد عمر عبدالجليل، وأحمد الحمياني، وعبدالكريم جلون إلى باريس لتنوير الرأي العام الفرنسي، ثم أوفد أحمد بلفريج خريج السوربون إلى باريس لمواصلة هذا النشاط فقضى شهرين فيها. وأخيراً ذهب رئيس الحزب علال الفاسي لإقناع باريس بحسن نيات المواطنين، فشعر أن لا أمل بالتفاهم بعد أن منح «جوان» سلطات واسعة وأبيح له خلع السلطان. فبادر علال الفاسي إلى نقل مركز نشاطه إلى القاهرة التي وصل إليها في ١٣٦٦هـ (أيار ١٩٤٧م) واتصل بالأمير محمد عبدالكريم الخطابي الذي لجأ إلى مصر، وتولى زعامة مكتب المغرب العربي فيها.

ووقف السلطان موقفاً صلباً من الجنرال «جوان» فقد رفض مشروعات القوانين المعروضة، وأحالها على لجان وزارية لدراستها، فكانت هذه اللجان تضع دوما مشروعات معاكسة يقرها السلطان. ورفض السلطان مشروع تشكيل وزارة مشتركة. ومجلس شورى مشترك، ورفض مبدأ اشتراك الفرنسيين هذه المجالس.

ورأت فرنسا أن تجامل السلطان فدعته لزيارة باريس. ووصل السلطان إلى باريس في الأيام التي تلت العيد الأضحى من عام ١٣٦٩هـ (أول تشرين الأول ١٩٥٠م) مصحوباً بوزرائه، وبعض القواد، والأعيان وديوانه الخاص، وقدم في اليوم التالي مذكرة إلى رئيس الجمهورية، وطالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية ١٣٣١هـ (١٩١٢م). ودرست الوزارة الفرنسية

(١) Wiliam Zartman, op, cit, p19-20.

مذكرة السلطان بعد أن تعرضت لضغط شديد من الفرنسيين في مراكش، وقرر مجلس الوزراء الفرنسي مواصلة مهمة فرنسا في المغرب مع استعدادها لإدخال بعض الإصلاحات التي تدرسها لجنة فرنسية مغربية. وقدم السلطان مذكرة أخرى أعلن فيها أسفه لاستمرار تمسك فرنسا بمعاهدة ١٣٣١هـ (١٩١٢م) وتفضيل مصالح المستوطنين الفرنسيين، وطالب من جديد بإعلان استقلال المغرب، وعقد معاهدة مع فرنسا على أساس الاستقلال.

وعاد السلطان إلى بلده دون أن يحقق شيئاً. وأعلن الجلاوي تأييده لفرنسا، وانتقد السلطان لاعتماده على «حزب الاستقلال» الذي لا يمثل إلا سكان المدن. إلا أن الشعب أظهر تأييده للسلطان، ولحزب الاستقلال في الاحتفالات بذكرى جلوس السلطان. ونادى الأعضاء المنتخبون في مجلس شورى الإقامة العامة (مكتب المقيم العام الفرنسي) بفشل نظام الحماية وطالبوا بإعلان الاستقلال، فبادر الجنرال «جوان» إلى طرد المتكلم السيد محمد الأغزاوي من المجلس، فغادر القاعة محتجاً، وقد تضامن مع الأغزاوي أحمد اليزيدي، ومحمد العراقي، وأكثر الأعضاء المنتخبين، وذهبوا جميعاً إلى القصر فاستقبلهم السلطان واستمع إلى مطالبهم[١].

ولجأ الفرنسيون مرة أخرى إلى التهديد باستخدام القوة، فقد استقبل السلطان محمد بن يوسف الجنرال «جوان» قبيل سفر الجنرال إلى أمريكا في مطلع عام ١٣٧١هـ (١٩٥٢م)، وقدم الجنرال إنذاراً إلى السلطان يطالبه فيه بوجوب التبرؤ من حزب الاستقلال، وطرد أعضاء الديوان، وبعض كبار الموظفين وتوقيع المراسيم الموقوفة. أما إذا رفض السلطان تنفيذ هذه الطلبات

(١) Richard M.Brace, Morocco, Algeria, Tunisia New Jersey 1965, p.92-93

فما عليه إلا أن يتنازل عن العرش، وإلا خلعته فرنسا بالقوة وعاد الجنرال من أمريكا وجدد إنذاره، وحاصرت القوات الفرنسية القصر الملكي واحتلت المدن الرئيسية. واضطر السلطان في ٢٩ من جمادى الأولى ١٣٧١هـ (الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٢م) إلى توقيع بعض المراسيم، وعزل أعضاء ديوانه، وعزل رئيس جامعة القرويين في فاس. وفي اليوم التالي أصدر السلطان بياناً أعلن فيه أنه فوق الأحزاب، وشجب العنف والانقسامات المخالفة للدين، وأكد على الصداقة الفرنسية. وكانت الجامعة العربية قد بحثت الحالة في المغرب، فشجبت عمل فرنسا وأيدت المغرب. واغتنم السلطان فرصة وجود مندوب جريدة «الأهرام» المصرية في الرباط «محمود عزمي» فأكد له أنه رضخ مكرها. ونظّم حزب الاستقلال في عيد الجامعة العربية مظاهرة ضخمة في طنجة. رفعت فيها أعلام الدول الآسيوية والإفريقية.

وأثيرت قضية المغرب على الصعيد الدولي في الخريف. فقد عرضت كتلة الدول الإسلامية الافريقية قضية المغرب على هيئة الأمم المتحدة إبان اجتماعها في باريس، إلا أن الجمعية العمومية قررت تأجيل النظر في القضية. واحتفل في عام ١٣٧٢هـ (تشرين الثاني ١٩٥٢م) حزب الاستقلال بذكرى تولي السلطان العرش، فاشتركت الوفود العربية في الاحتفال وألقى وزير خارجية مصر خطاباً. وفي الرباط أعلن السلطان في المناسبة نفسها ضرورة إلغاء معاهدة الحماية، ودعا الشعب إلى الهدوء.

وحدث تطور آخر في النضال. فقد غيرت فرنسا مقيمها (سفيرها) جوان، وأرسلت الجنرال «اجستين جيوم» الذي وصل إلى البلاد في نهاية عام ١٣٧١هـ (في الثامن عشر من آب ١٩٥١)، وقد قدر له أن يقوم بدور

خطير. وكانت الأحزاب المغربية قد تجمعت قبل ذلك في الشهر الرابع من (نيسان)، وشكلّت جبهة وطنية قدمت في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٥٢م) مذكرة إلى السلطان كررت فيها الأماني الوطنية التي سبق أن أعلنتها في اليوم نفسه قبل ثمانية أعوام[١].

وازدادت حماسة العالم العربي والإسلامي لقضية المغرب. فقد قدمت الدول العربية احتجاجاً إلى هيئة الأمم المتحدة، وفرنسا، كما طالب بعضها كالأردن بتدخل الولايات المتحدة. وقامت مظاهرات صاخبة ومعادية لفرنسا في لبنان، والباكستان. واجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في الثالث عشر من آذار، وقررت الاحتجاج على أعمال فرنسا والتهديد بإثارة القضية في هيئة الأمم المتحدة. ولكن وزارة الخارجية الفرنسية رفضت مذكرات احتجاج سعودية، وأردنية، وسورية، ومصرية.

وزاد نشاط السلطان بعد أن رأى هذا التأييد المعنوي الكبير في الداخل والخارج. فأرسل في الرابع عشر من آذار مذكرة إلى الرئيس الفرنسي أيد فيها المطالب الوطنية. وردت فرنسا رافضة المطالب الوطنية مقدمة عروضاً جديدة رفضها السلطان بدوره وأصدر بعد أسبوع بياناً رسمياً شرح فيه أوجه الخلاف.

وأثيرت قضية المغرب مرة أخرى في هيئة الأمم المتحدة. فقدم العراق مذكرة إلى هيئة الأمم طالباً عرض القضية. وأيد طلب العراق ثلاث عشرة دولة عربية وإسلامية. وأقرت اللجنة التوجيهية إعطاء صفة الاستعجال للقضية. وناقشت اللجنة السياسية في أواخر عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) موضوع المغرب فرفضت مشروعاً عربياً اسيوياً. وأقرت مشروعاً مائعاً قدمته

(١) Richard, M. Brace, op cit, p 93-95.

دول أمريكا اللاتينية. وقبلته فيما بعد الجمعية العمومية بأكثرية ٤٥ صوتاً.

وحدث أثناء نقاش قضية تونس ومراكش في هيئة الأمم أن اغتال الفرنسيون الزعيم العمالي التونسي «فرحات حشاد»، فأعلن حزب الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي الإضراب العام تضامناً مع تونس. ولكن الفرنسيين اغتنموا الفرصة للقيام بمذبحة كبيرة في الدار البيضاء قتل فيها أكثر من أربعة آلاف مواطن مغربي. واعتقل الفرنسيون زعماء الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي الإضراب العام تضامناً مع تونس. ولكن الفرنسيين اغتنموا الفرصة للقيام بمذبحة كبيرة في الدار البيضاء قتل فيها أكثر من أربعة آلاف مواطن مغربي. واعتقل الفرنسيون زعماء الاستقلال والاتحاد النقابي، وأعلنوا حل الحزب، وعطلوا الصحف العربية. وسجنوا، وعذبوا، وشردو آلاف المواطنين. ودفعت فرنسا أكثر من ٢٧٠ من أعيان، مراكش وقوادها إلى توقيع عريضة في ١٣٧٢هـ (أواخر أيار ١٩٥٣م) طالبوا فيها بخلع السلطان لمعارضته للإصلاحات، ولثقافته العصرية التي تؤذي شعور الإسلام، ولاتجاهاته المعادية، فجرد من رئاسته الدينية. وعقد «الجلاوي» مؤتمراً معادياً للسلطان في الثالث من ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٣ آب ١٩٥٣م) نادى فيه بخلع السلطان وفي يوم عيد الأضحى المبارك اعتقل السلطان وأفراد عائلته، ونقلوا بالقوة إلى كورسيكا، ثم إلى مدغشقر ونصب محمد بن عرفة سلطاناً على المغرب.

وأصبحت المعركة سافرة بين الشعب العربي في المغرب وبين الاستعمار الفرنسي. وخاضها هذه المرة جميع أفراد الشعب من مثقفين، وعمال. وعلماء، من عرب وبربر من المدن والقرى والأرياف. ولم يعد في إمكان

الساسة إقناع الشعب بالاكتفاء بالنضال السلمى ولا سيما أن أساليب القمع الاستعماري قد اتجهت نحو العنف واتخاذ إجراءات تؤدي إلى الانصهار أو الإبادة. فخرج الشعب على إرادة زعمائه وقابل العنف بالعنف واستطاع المجاهدون في المرحلة الأولى القضاء على عدد كبير من المتعاونين مع فرنسا والموالين لها.

استمرت الأحوال مضطربة في المغرب بعد نفي السلطان. وعقدت القبائل الريفية مؤتمراً في ١٦ من جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (العشرين من كانون الثاني ١٩٥٤م) حضره الجنرال (غارسيا) المندوب الأسباني.

واتخذ المجتمعون قراراً باستنكار أعمال فرنسا، وتأييد السلطان محمد الخامس. وفي منطقة الاحتلال الفرنسي استمر استبسال الفدائيين، وجرت محاولة لاغتيال محمد بن عرفة وغيره من المتعاونين مع فرنسا، كما قاطع المراكشيون البضائع الفرنسية، وكثرت الاضطرابات. وغيرت فرنسا ممثلها وأتت (بفرنسيس لاكوست) مقيما عاماً جديداً، ولكن ذلك لم يحسن سير الأحوال، وعادت الدول العربية والإسلامية إلى عرض المشكلة على هيئة الأمم المتحدة في الوقت الذي أصر فيه حزب الاستقلال على رفض أي حل في ظل ابن عرفة[١].

وتحت ضغط الرأي العام الدولي والمقاومة الداخلية المغربية، تراجعت فرنسا عن موقفها، فأعادت السلطان المنفي إلى عرشه بعد عامين من الصراع المرير، وقد عاد السلطان بعد أن صدر تصريح مشترك بينه وبين فرنسا في ٢١ من ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٦ من تشرين الثاني ١٩٥٥م) اعترفت فيه

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٥٦٥.

فرنسا باستقلال مراكش وبإقامة ملكية دستورية بها. واستمرت المفاوضات بعد ذلك حتى انتهى الطرفان إلى توقيع اتفاقية ٢٠ من رجب ١٣٧٥هـ (٢ من آذار ١٩٥٦م). وتتضمن إلغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مراكش ووحدة الأراضي المغربية. وبعد شهر صدر بيان إسباني مغربي مماثل. وفي ١٠ من شوال ١٣٧٥هـ (العشرين من أيار ١٩٥٦م) استعاد المغرب حريته السياسية بعد أن عقد اتفاقاً سياسياً مع فرنسا. ونص هذا الاتفاق على التعاون في السياسة الخارجية، والتشاور في حالة التهديد بأي صفة من الصفات وعدم اتخاذ موقف في السياسة الخارجية يتعارض مع مصالح الطرف الآخر. كما نصت الاتفاقية السياسية على التزام المغرب بالمعاهدات والاتفاقات التي تمت في عهد الحماية. والظاهر أن المقصود بهذا هو مراعاة الاتفاقيات المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قواعدها العسكرية. وفي نهاية العام ألغي النظام الدولي لطنجة، وعادت للمغرب بذلك وحدته السياسية.

اتخذت مراكش اسم المغرب رسميا للدولة، وقبلت عضواً في هيئة الأمم المتحدة عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) ثم دخلت الجامعة العربية عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م). وقد اهتم السلطان محمد بن يوسف الخامس بإنشاء جيش وطني قوي، وتوسيعه وتعريبه، التعليم والقضاء، وإلغاء القواعد الأمريكية الموجودة في البلاد، وتم ذلك ما بين ١٣٨٣-١٣٩١هـ (١٩٦٣-١٩٧١م)، وأخيراً تدبير القروض اللازمة للتنمية الاقتصادية مع فرنسا، وقد نجح المغرب في ذلك، ولكن السلطان محمد بن يوسف عاجلته المنية في ١١ من رمضان ١٣٨٠هـ (٢٦ من شباط ١٩٦١م) قبل أن يرى جلاء القوات الفرنسية

والأمريكية عن بلاده والتي تمت في عهد خلفه ابنه الملك الحسن الثاني[1].

وقد مرت علاقات المغرب مع الدول العربية المجاورة بأزمتين، إحداهما مع الجزائر تتعلق بالحدود في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)، والأخرى تتعلق بالاعتراف باستقلال موريتانيا. وقد سويت الأزمتان بروح الأخوة. كما نشأت أزمة ثالثة بشأن الصحراء المغربية في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، ولازالت المشكلة قائمة بين المغرب والجزائر بشأنها بعد أن حصلت الصحراء على استقلالها وتقاسمتها المغرب وموريتانيا دون الجزائر. ولا زالت الدول العربية تحاول حل هذه الأزمة بروح الأخوة والتضامن العربي. أما الجيوب الإسبانية كمدينتي (سبتة) و (مليلة) فلا زالت تحت الحكم الأسباني الذي استمر قرابة ستة قرون. ويبدو أن المغاربة لا يهتمون كثيراً باستعادتهما بعد أن شعروا بأن سكان هاتين المدينتين أكثريتهم من النصارى ولغتهم إسبانية وثقافتهم إسبانية أيضاً، وهم لا يمتون بصلة إلى المغرب، لأن إسبانيا قد صبغتهما بصبغة إسبانية من ناحية اللغة والدين.

كانت البلاد قد واجهت في الميدان الداخلي مشكلات عديدة؛ فقد بدأ الانقسام واضحا في الرأي بين أعضاء الوزارة الائتلافية الأولى التي شكلها محمد البكاي (٧/ ١٢/ ١٩٥٥-٢٦/ ١٠/ ١٩٥٦)، ولا سيما بين وزراء حزب الاستقلال وحزب الشورى- والاستقلال «الاستقلال الديمقراطي»، وعارض وزراء حزب الشورى والاستقلال في حل منظمة كاديما الصهيونية (أول حزيران ١٩٥٦م) وسمح وزير المواصلات للبريد المغربي بالتعامل مع دولة اليهود. وطالب وزيران من وزراء هذا الحزب شطب كلمات العروبة

(١) المرجع السابق.

والإسلام من مشروع بيان الحزب الذي أعد أوائل العام. ودعت جريدة (الرأي العام) الناطقة بلسان ذلك الحزب إلى قيام ديمقراطية لا دينية، ونادى زعيم الحزب عبدالقادر بن جلون بأن الحزب لا ديني وطالب بمشاركة اليهود في إدارة الدولة.

واغتنم حزب الاستقلال هذه الفرصة للطعن في حزب الشورى، ولا سيما بعد أن انتشرت أنباء اعتراضات محمد حسن الوزاني الأمين العام لحزب الشورى على اتجاهات حزبه اللادينية. وحمل علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال في جريدة العلم على هذا الاتجاه المعادي للعروبة والإسلام، وانتقد بشدة العلاقات البريدية مع دولة اليهودية، وأعاد البكاي تشكيل وزارته دون أن يضم وزراء من حزب الشورى، وبقيت الدعوة اللادينية قوية تحت شعار «التقدمية». وانتقد «التقدميون والقوميون» وزارة بلفريج لأنها تضم وزيرا يهودياً، في حين أيدوا وزارة عبدالله إبراهيم «التقدمية» واعتبروا إقالتها من قبل الملك عملا «رجعياً» يعيد مراكش إلى اتباع سياسة دينية إسلامية. وشكل التقدميون في ١٣٧٩هـ (تشرين الثاني ١٩٥٩م) تجمعا جيدا سموه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية برئاسة المهدى بن بركة. ونال هذا الحزب تأييد اتحاد العمل المغربي الذي يضم أكثر من نصف مليون عامل بزعامة محجوب بن صديق، كما أيده قادة جيش التحرير المغربي. وتبدو هذه الكتل التقدمية قوية في الرباط وطنجة والدار البيضاء في حين تبرز قوة حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للعمل في المدن القديمة كفاس ومراكش التي تعتز بطابعها الإسلامي[1]. وفي عام ١٩٩٩ انتقل الملك الحسن إلى جوار ربه وخلفه ابنه الملك محمد السادس.

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص ٢٢٧-٢٣٥.